Sharwes Scientific Journal (SSJ)
Volume 7, Issue 1, 2026, pp 120-132, ISSN: 3079-6040

The Euro-Mediterranean Partnership and the Algerian Economy: An Analytical Study of Motivations, Trade, and Industrial Exports

Mahfoudh Mabrouk Saadane[1*], Elyas Abobaker Elbarouni[2]

[1] Department of Regional and International Studies, School of Strategic and International Studies, Libyan Academy for Postgraduate Studies, Tripoli, Libya.

[2] Department of Political Science, Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Nalut, Libya.

*Corresponding author: Elyas Elbarouni | elyas4010@yahoo.com

Received: 23-02-2026 | Accepted: 17-04-2026 | Available online: 30-04-2026 | DOI:10.5281/zenodo.19926323

ABSTRACT

The Euro-Mediterranean Partnership is considered a strategic framework for economic cooperation between the two shores of the Mediterranean. Through it, Algeria seeks to enhance its integration into the regional and international economy by promoting trade exchange and developing its industrial exports. The problem of the study is represented by the main question: to what extent has the Euro-Mediterranean Partnership contributed to supporting the Algerian economy through trade exchanges and industrial exports? The study aims to analyze the motivations and reasons behind the Euro-Mediterranean Partnership, examine the structure, development, and effects of trade exchanges between Algeria and the European Union. The study relied on the descriptive and analytical methods to describe, analyze, and study trade and industrial export data to understand the impact of the partnership on the Algerian economy. The study reached the main findings, which indicate that despite the benefits, The programs faced challenges related to bureaucracy, weak institutional coordination, and sometimes a misalignment of objectives with national priorities. The benefits of the partnership programs varied across different sectors, necessitating a review of policies and the setting of clear priorities. The study recommends working on enhancing coordination between Algerian institutions and European entities to ensure the achievement of common goals and supporting the participation of the Algerian private sector in industrial and commercial projects linked to the Euro-Mediterranean partnership.

Keywords: partnership, Euro-Mediterranean, motivations, economy, Algeria.

الشراكة الأورومتوسطية والاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية للدوافع والتبادل التجاري والصادرات الصناعية

محفوظ مبروك سعدان[1*]، الياس أبوبكر الباروني[2]

[1] قسم الدراسات الإقليمية والدولية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

[2] قسم العلوم السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة نالوت ، نالوت، ليبيا.

*المؤلف المراسل: الياس الباروني | elyas4010@yahoo.com

استقبلت: 23-02-2026م | قبلت: 17-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 30-04-2026م | DOI:10.5281/zenodo.19926323

ملخـــــص البحـــــث

تُعدّ الشراكة الأورومتوسطية إطارًا استراتيجيًا للتعاون الاقتصادي بين ضفتي المتوسط، وتسعى الجزائر من خلالها إلى تعزيز اندماجها في الاقتصاد الإقليمي والدولي عبر تنمية التبادل التجاري وتطوير صادراتها الصناعية. وهنا تتمثل مشكلة الدراسة على التساؤل الرئيس المتمثل في: إلى أي مدى أسهمت الشراكة الأورومتوسطية في دعم الاقتصاد

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

الجزائري من خلال المبادلات التجارية والصادرات الصناعية؟ حيث تهدف الدراسة إلى تحليل دوافع وأسباب وجود الشراكة الأورومتوسطية، ودراسة هيكل وتطور وآثار المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، لوصف وتحليل ودراسة بيانات التجارة والصادرات الصناعية لفهم أثر الشراكة على الاقتصاد الجزائري، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج المتمثلة في أن على الرغم من الفوائد، واجهت البرامج تحديات تتعلق بالبيروقراطية، وضعف التنسيق المؤسسي، وأحيانًا عدم مواءمة الأهداف مع الأولويات الوطنية تفاوتت استفادة القطاعات المختلفة من برامج الشراكة، مما يستدعي مراجعة السياسات وتحديد أولويات واضحة، توصي الدراسة بالعمل على تعزيز التنسيق بين المؤسسات الجزائرية والجهات الأوروبية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة، ودعم مشاركة القطاع الخاص الجزائري في المشاريع الصناعية والتجارية المرتبطة بالشراكة الأورومتوسطية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة، الأورومتوسطية، الدوافع، الاقتصاد، الجزائر.

1. مقدمة

مع تزايد أهمية التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، برزت الشراكة الأورومتوسطية كإطار استراتيجي لتعزيز التنمية الاقتصادية والاستقرار الإقليمي. وتكتسب الجزائر أهمية خاصة في هذا السياق، كونها أكبر دولة جنوب المتوسط من حيث المساحة والاقتصاد، ما يجعلها نموذجًا مناسبًا لدراسة أثر هذه الشراكة على الاقتصاد الوطني، سواء من حيث تبادل التجارة أو الصادرات الصناعية.

وتسعى هذه الدراسة إلى تقديم تحليل متكامل يسلط الضوء على دوافع الشراكة وأسباب وجودها، وكذلك تقييم انعكاساتها الاقتصادية على الجزائر، مع التركيز على المبادلات التجارية والصناعية كمؤشرات رئيسية.

1.1. مشكلة الدراسة

على الرغم من الأهداف الطموحة للشراكة الأورومتوسطية في دعم التنمية الاقتصادية وتحقيق التكامل بين الشمال والجنوب، إلا أن أثرها الفعلي على الاقتصاد الجزائري ما زال موضوع نقاش بين الباحثين وصناع القرار. فمستوى استفادة الجزائر من هذه البرامج، ومدى انسجامها مع احتياجات الاقتصاد الوطني، يطرحان عدة تساؤلات حول فعالية هذه الشراكة وأبعادها الاقتصادية الحقيقية، وهنا تتمثل مشكلة الدراسة على التساؤل الرئيس المتمثل في: **إلى أي مدى أسهمت الشراكة الأورومتوسطية في دعم الاقتصاد الجزائري من خلال المبادلات التجارية والصادرات الصناعية؟**

1.2. تساؤلات الدراسة

تتركز تساؤلات الدراسة على:

- ما هو الإطار المفاهيمي والدوافع العامة للشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط؟
- ما هي الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني الجزائري.

1.3. أهمية الدراسة

أولًا- الأهمية العلمية:

1- تسهم الدراسة في إثراء المكتبة الأكاديمية بالتحليل العلمي للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية.

2- توفر إطارًا تحليليًا لفهم تأثير الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني من منظور تجاري وصناعي.

ثانيًا: الأهمية العملية:

1.. تساعد صناع القرار في تقييم فاعلية البرامج الأورومتوسطية وتحديد أولويات التنمية الاقتصادية.

2- تقدم مؤشرات لتطوير سياسات تعزيز الصادرات الصناعية وتوسيع المبادلات التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

1.4. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار المفاهيمي والدوافع العامة للشراكة الأورومتوسطية
- توضيح الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني الجزائري.

1.5. منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال:

1.. تحليل الوثائق الرسمية والتقارير الاقتصادية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي والجزائري-

2.. دراسة بيانات التجارة والصادرات الصناعية لفهم أثر الشراكة على الاقتصاد الجزائري-

1.6. تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والدوافع العامة للشراكة الأورومتوسطية
- المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني الجزائري.
- نتائج الدراسة.
- توصيات الدراسة.

2. المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والدوافع العامة للشراكة الأورومتوسطية

جاءت الشراكة الأور ومتوسطية استجابة لجملة من الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة بين دول ضفتي المتوسط، حيث سعت إلى ترسيخ الاستقرار وتعزيز التعاون الإقليمي. كما هدفت إلى دعم

التنمية الاقتصادية، وتسهيل التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمار بما يخدم المصالح المتبادلة ويعزز التكامل بين الشمال والجنوب.

2.1. المطلب الأول: دوافع الشراكة الأورومتوسطية

انبثقت الشراكة الأورومتوسطية نتيجة لجملة من الدواعي الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، في ظل التحولات الإقليمية والدولية التي فرضت على دول ضفتي المتوسط البحث عن أطر جديدة للتعاون.

دوافع الشراكة

إن الشراكة بين الدول الأوروبية ودول البحر البيض المتوسط، لها مرجعيات تاريخية، وسوف نتحدث عن فحوى ومضمون هذه الشراكة وكذا الأهداف الأساسية والرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، ولكننا قبيل التفصيل في ذلك يتوجب علينا أن نتطرق بداية إلى الدوافع وكذا الأسباب التي ادت إلى إقامة هذه الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي من جانب وكذا دول البحر الأبيض المتوسط من جانب أخر.

2.1.1. دوافع الدول الأوروبية من أجل هذه الشراكة

إن إقامة الدول الأوروبية لهذه الشراكة وبالخصوص المشكلة لمنظومة الإتحاد الأوروبي والمنضوية تحت هياكله، هي التي تسعى وتساعد في إظهار القارة الأوروبية كقوة اقتصادية لها مراكز امتدادها في النفوذ والسيطرة، مما يجعلها في موقع قوة وصلابة سواء من ناحية التعامل أو المنافسة الاقتصادية مع باقي الدول الموجودة في الضفة الشرقية والجنوبية، ضف إلى كل ذلك وجود عديد الغايات المتعددة التي أدت بالاتحاد الأوربي كفضاء سياسي واقتصادي لإقامة هذه الشراكة.

وبالحديث عن مجالات التعاون والتكامل بين القارة الأوروبية والبحر الأبيض المتوسط، يتجسد ذلك في مجالات الطاقة والتجارة والاستثمارات المشتركة وكذألك موضوع الهجرة الغير شرعية أو العكسية، والجانب البيئي، وبحكم قوة وتطور الدول الأوروبية في المجالات التكنولوجية والصناعية والعلمية وغيرها من المجالات الأخرى نجد ذلك هدف حيويا من قبل أوروبا في دعم ومساندة باقي الدول المتوسطية المتواجدة في الضفة الجنوبية.

للوقوف معها في مواجهة الصعاب والمشاكل والعقبات والتحديات التي تواجهها، ولقد سعت الدول الأوروبية طيلة المراحل التي مضت إلى إقناع الدول المتواجدة في الضفة الأخرى من البحر المتوسط إلى ضرورة تغيير القوانين وتبسيط الإجراءات التي من شأنها ان تساهم في تحرير اقتصادها وتجارتها وهو الذي سيؤدي إلى إقامة مناطق توسع استثماري واقتصادي وتجاري تفتح المجال امام القوة الصناعية والتجارية والاقتصادية للدول المنضوية تحت منظومة الإتحاد الأوروبي [1].

هذا من منظور اقتصادي وصناعي وتجاري أم في الشق السياسي الإستراتيجي سواء القاري او الإقليمي أو الدولي فتسعى دول الإتحاد الأوروبي على إبقاء الدول المجاورة له وخصوصا دول البحر الأبيض المتوسط إلى إبقاء السطوة والسيطرة والهيمنة السياسية عليها وفقا لرؤية إستراتيجية في مواجهة باقي الفضاءات

والتجمعات والأطراف العالمية الأخرى كالولايات المتحدة الأمريكية والقوى الأسيوية الصاعدة والناشئة ممثلة في الإتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية وبعض دول جنوب شرق أسيا وبعض القوى الناشئة حديثا أيضا كالاتحادي الأفريقي ومنظومة دول أمريكا اللاتينية.

ويعد سعي دول الإتحاد الأوروبي إلى احتواء دول الضفة الأخرى من البحر المتوسط وجعلها امتداد صناعي وتجاري واقتصادي لها بحكم الظروف الدولية والتحديات العالمية التي فرضها نظام اقتصادي دولي نشأ بعيد نهاية الحرب الباردة أواخر ثمانينات القرض الماضي [2].

وتوجد أيضا ظروف ومعطيات ليست مرتبطة بالشق الاقتصادي ممثلة في السعي من أجل تحقيق استقرار سياسي ووضع أمني مستقر وجيد وما ينعكس ذلك على وجود استقرار في المنظومة الاجتماعية للضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط [3].

ومن خلال حديث الباحث في هذا الجانب المرتبط بدوافع الشراكة بالنسبة لدول الإتحاد الأوروبي تجاه بلدان البحر الأبيض المتوسط نرى بأن الهدف الرئيسي من كل ذلك هو مواجهة الإتحاد الأوروبي لباقي الفضاءات العالمية الأخرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بدرجة اكبر تليها روسيا والصين وباقي الفضاءات الأخرى في العالم ، التي سعت وتسعى للسيطرة على دول الضفة الجنوبية للبحر المتوسط والتي تمتلك اغلبية دولها ثروات هائلة ومقدرات كبيرة (وخصوصا ثروتي النفط والغاز) جعلتها وتجعلها محل سيطرة وسطوة الكل ، خصوصا بعد وضع الولايات المتحدة الأمريكية يدها على معظم مقدرات وثروات هذه الدول بعد أن شهد العالم تحولات سياسية وإستراتيجية خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي الذي كانت اغلب دول الضفة الجنوبية تقيم معه علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية قوية جدا [1].

2.1.2. دوافع دول البحر الأبيض المتوسط من أجل هذه الشراكة:

لقد كانت لدول الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط عدة اهداف وغايات شجعت هذه الدول في المضي قدما بشراكتها مع دول الإتحاد الأوروبي ، كان في مقدمتها رغبتها في توطيد وتقوية الاستثمارات الأجنبية لديها وبالخصوص مع الدول الأوروبية التي تعد الأقرب إليها جغرافيا سواء بمشاريع مشتركة أو بصورة نشاطات مستقلة ، والهدف من ذلك استفادتها من تحويل التكنولوجيا والتقدم العلمي والازدهار التجاري والاقتصادي لدول الإتحاد الأوروبي إليها، قصد الانطلاقة الحقيقة لنهضة اقتصادية وانتعاش تجاري كبير يعود بالفائدة والنفع على شعوب تلك الدول من خلال فتح أفاق واعدة لفرص العمل، والحد من أزمة البطالة الخانقة التي تعيشها دول جنوب المتوسط.

2.2. المطلب الثاني: أسباب وجود الشراكة الأورومتوسطية

انبثقت الشراكة الأورومتوسطية استجابة لجملة من الأسباب الاقتصادية والسياسية والأمنية المشتركة بين دول ضفتي المتوسط، في ظل تنامي التحديات الإقليمية والعالمية. وتهدف هذه الشراكة إلى تعزيز الاستقرار، وتوسيع آفاق التعاون، ودعم مسارات التنمية بما يخدم المصالح المتبادلة.

2.2.1. أسبـاب سياسيـــــة

إن الظروف الدولية والإقليمية التي شهدتها الساحة الدولية خلال نهاية الحرب الباردة نهاية ثمانينيات القرن الماضي، أثرت على الدوافع التي أدت إلى عقد مؤتمر اعتبر مفصليا في ميلاد هذه الشراكة، ممثلا في مؤتمر برشلونة الذي انعقد سنة 1995 بمدينة برشلونة الإسبانية، والذي قضى بإعلان ميلاد الشراكة الأورو – متوسطية بين الضفتين الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، لقد تعددت الأسباب والدوافع والأسباب المؤدية إلى ميلاد هذه الشراكة وهي مرتبطة بأوضاع إقليمية وأخرى محلية داخلية.

ويعد الوزن الذي اكتسبتها الولايات المتحدة الأمريكية في حوض البحر الأبيض المتوسط يعود ايضا إلى القوة الاقتصادية التي تمتلكها، مقارنة مع باقي الدول الأوروبية ودول البحر الأبيض المتوسط نجد أن التدفقات المالية لواشنطن في إطار علاقاتها الثنائية في المنطقة بحوالي 24% من المجموع المالي الموجه لدول البحر المتوسط ، في حين نجد أن التدفقات المالية الأمريكية تقدر بحوالي 41% مرتبطة باستثمارات وقروض ، مما يجعل أمريكا قوة منافسة للاتحاد الأوروبي في المنطقة ، وهي تدخل ضمن اتفاقيات مستقلة فقط بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول في المنطقة [4].

إضافة إلى كل ذلك المناورات والقواعد العسكرية التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي [5]، وهو الوضع الذي تزامن مع طرح امريكا لمشروع السوق الشرق الأوسطية المشتركة بمدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية سنة 1994، مما دفع الدول الأوروبية بسرعة فتح أبوابها للشراكة مع محيطها والدول المجاورة لها بدل من أساليب التعاون كرؤية أكثر عمقا وشمولا [6]، وبروز كقوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية وخلق توازن في القوة والمصالح المشتركة [7].

2.2.2. أسباب اقتصادية

إن عولمة النظام العالمي وخاصة في جانبه المالي والتجاري منذ توقيع اتفاقية مراكش في أبريل نيسان 1994 بالمملكة المغربية والتي قضت بميلاد المنظمة العالمية للتجارة والمسماة باللغة الفرنسية (OMC – Organisation Mondiale Du Commerce) [8]، وفي يناير من عام 1995 تم استبدال تسميتها بـ(GAAT) بدلا من (OMC) والتي كان من بين ما أنجزته:

أ– تخفيض الرسوم التي فرضت على الواردات الصناعية بمعدل 04% [9]:

- إزالة كل القيود الغير الجمركية على الواردات الزراعية المتمثلة في الحصص وإحلالها بقيود جمركية اخرى أقل قيدا.
- التزام وتعهد الدول السائرة في طريق النمو بتخفيض التعريفة الجمركية على وارداتها الزراعية ب: 24%، والمتقدمة بـ: 36%.

ب– تخفيض الدعم الحكومي للصادرات الزراعية إلى 21% [10]:

- إلغاء اتفاقية النسيج والتي كانت الدول النامية لها الحرية في اختيار صادراتها للدول المتقدمة

- ولقد تم تحديد مدة زمنية قدرت بحوالي 10 سنوات للدول الفقيرة جدا من أجل تطبيق بنود هذه الاتفاقية، وهو الامر الذي فرض على الإتحاد الأوروبي سعيه لإقحام الدول المجاورة له بدول البحر الأبيض المتوسط لوضع خطة إستراتيجية في المنطقة والهدف من كل ذلك الحفاظ على النفوذ والقوة السياسية والاقتصادية في المنطقة [11].

ج– إن السعي الأوروبي إلى إقامة قطب اقتصادي عالمي يواكب التطورات والتغيرات الدولية الراهنة والتي أفرزت قيام العديد من الأقطاب الاقتصادية والهادفة إلى تعاون وتكتل اقتصاديا على غرار – رابطة دول أمريكا الجنوبية MERCOSUR– NAFTA– اتفاقية التجارة الحرة لدول امريكا والتعاون الاقتصادي لدول الباسيفيك –APEC إضافة إلىASEAN- تجمع دول جنوب شرق أسيا.

3. المبحث الثاني: الانعكاسات الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الوطني الجزائري

تأتي البرامج الأوروبية الموجّهة للجزائر في إطار دعم مسارات الإصلاح الاقتصادي وتعزيز الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، بما يسهم في نقل الخبرات وتحسين مناخ الأعمال. وقد كان لهذه البرامج آثار تطبيقية مباشرة على الاقتصاد الوطني الجزائري، سواء على مستوى دعم المؤسسات، أو تطوير السياسات، أو تعزيز قدرات الموارد البشرية.

3.1. المطلب الأول: هيكل وتطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

إن الجزائر تعمل من خلال للشراكة مع الإتحاد الأوربي مراجعة بنود اتفاقية الشراكة لجعلها اكثر عدلا وإنصافا * ويرتبط الموضوع بقائمة السلع الصناعية والنصف المصنعة والتي ستكون معرضة للتفكيك الجمركي بنسبة 100%، وكذا المراجعة الشاملة لجل المقاييس المفروضة على المنتجات الجزائرية الموجهة للتصدير نحو الإتحاد الأوروبي و التي هي ليست في متناول المصدرين الجزائريين، وإذ يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من أهم القطاعات تأثرا بدخول اتفاقية منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية حيز التنفيذ، حيث أن هذه الأثار ستكون سلبية على المدى القصير والمتوسط، لأنه من غير المتوقع أن يستفيد القطاع الصناعي عموما والصناعة التحويلية خصوصا في المدى القريب من زيادة فرص الدخول إلى أسواق الإتحاد الأوروبي، بل ستواجه منافسة حادة وخاصة في ظل انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في حين أن الإيجابيات التي يطمح لها الطرف الجزائري على المدى الطويل غير مضمونة النتائج وعموما تطبيق اتفاقية التجارة الحرة يطرح التساؤلات التالية:

أ– ماهي مدى قدرة وقوة السلع والمنتجات الصناعية الجزائرية في الوصول إلى الأسواق الأوروبية وقدرتها على منافستها؟

ب– ما المدة الزمنية لبرنامج تحرير الواردات الجزائرية؟

– هل أماكن المنشأ ستساهم في زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي مما يحد من زوال ونفاذ الصادرات الجزائرية إلى الإتحاد الأوروبي؟

ج- ما مدى استفادة الصناعة من قاعدة التراكم الثنائي ومتعدد الأطراف للوصول إلى الأسواق الأوروبية؟ وإذ يعد التطرق إلى منافسة المنتجات الصناعية الأوروبية لمثيلاتها في الجزائر في الأسواق المحلية، يتوجب علينا أن نتطرق إلى تطور واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي وهيكلها، كما يصاحبها تحول واردات الدول غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة إلى الإتحاد الأوروبي لما تتمتع به هذه الأخيرة من معاملة جمركية تفضيلية وهذا ما ينعكس على زيادة معدل نمو الواردات الصناعية الأوروبية:

3.1.1. الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي وتطورها

حيث تسيطر أوروبا على واردات الجزائر بنسبة 60%، من مجمل الواردات الجزائرية لسنة 2010، من بينها 89%، من دول الإتحاد الأوروبي و11% من دول أوروبية خارج الإتحاد الأوروبي، وتمثل فرنسا اهم دولة في الإتحاد الأوروبي مورد للجزائر بحصة لا تقل عن 15%

وهو ما يجسد تحول الجزائر إلى سوق استهلاكية كبيرة للمنتجات الأوروبية، والجدول التالي يبين حجم الواردات الجزائرية ونصيب الإتحاد الأوروبي منها:

جدول 1: تطور الواردات الجزائرية ونصيب الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2000-2010. ** مليـــــون دولار - %

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الواردات الإجمالية	9173	9940	12009	13534	18308	20357	21456	27631	39479	39294	40473
الواردات من الإتحاد الأوروبي	5256	5902	6733	7955	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
النسبة	57.29%	59.38%	56.05%	58.77%	55.15%	55.28%	54.66%	51.40%	53.15%	52.62 %	51.15%

المصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات - الجمارك الجزائرية [12].

من خلال قراءتنا للجدول أعلاه، يتبين لنا أن نسبة الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي في المتوسط للفترة 2000-2010، حوالي 56%من إجمالي الواردات الكلية وبلغت أعلى نسبة59.38% عام 2001، بقيمة 5902 مليون دولار، وأقل نسبة كانت عام 2010 ب 51.15%، بقيمة 20704 مليون دولار.

وعن هذا الارتفاع العام للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي التي سجلت 20.704 مليار دولار عام 2010، أي بانخفاض طفيف بنسبة 03%، مع سنة 2009، يعكس استهلاك بلدان الإتحاد الأوروبي لأصناف السلع التفضيلية التي منحتها إياها الجزائر، وفي المقابل لم تستغل الجزائر كل الامتيازات التي تعطيها إياها اتفاقية الشراكة، فهي مثلا لم تستفد سوى ستة من واحد وأربعون إعفاء من الرسوم الجمركية،

تخص إحدى وأربعون مادة وبضاعة يمكن تسويقها في دول أوروبا، في حدود كميات معينة دون دفع حقوق الجمارك.

3.1.2. هيكل الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي

لتقدير معدلات نمو الواردات من المنتجات الصناعية الأوروبية مع إقامة منطقة تجارة حرة يتم تناول هيكل الواردات من الإتحاد الأوروبي من سنة 2001 حتى 2008، والتي تظهر من خلال الجدول (2) التالي:

جدول 2: هيكل وتطور الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي للفترة (2001-2008).

مجموعة الواردات	2001		2002		2003		2004		2005		2006		2007		2008	
//	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مواد غذائية	1172	19.85	1064	15.8	1061	13.33	1449	14.35	1480	13.14	1537	13.10	2041	14.14	3166	15.08
طاقة	95	1.6	68	1	189	2.37	93	0.92	90	0.79	70	0.59	202	1.4	451	2.14
مواد خام	227	3.84	320	4.75	327	4.11	329	3.25	320	2.84	431	3.67	647	4.48	721	3.43
مواد نصف مصنعة	1118	18.94	1246	18.50	1506	18.93	1785	17.67	2017	17.92	2948	25.13	3531	24.47	6126	29.19
تجهيزات زراعية	70	1.18	96	1.42	102	1.28	124	1.22	119	1.05	81	0.69	54	0.37	58	0.27
تجهيزات صناعية	2238	37.91	2857	42.43	3519	44.23	4489	44.45	5338	47.42	4757	40.55	5822	40.35	7796	37.15
تجهيزات استهلاك	980	16.60	1064	15.80	1251	15.72	1828	18.10	1891	16.80	1869	16.16	2130	14.76	2667	12.70
المجـموع	5902	100	6733	100	7955	100	10097	100	11255	100	11729	100	14427	100	20985	100

3.2. المطلب الثاني: الصادرات الصناعية الجزائرية والآثار الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية

تمثل الصادرات الصناعية أحد المؤشرات الأساسية لقياس مدى اندماج الاقتصاد الجزائري في الأسواق الخارجية، خاصة في إطار الشراكة الأورومتوسطية. وقد أسهمت هذه الشراكة في فتح آفاق جديدة أمام المنتجات الصناعية الجزائرية، مما انعكس على الأداء الاقتصادي الوطني من حيث تنويع الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية.

3.2.1. تدفق الصادرات الصناعية الجزائرية إلى الأسواق الأوروبية:

وإلى جانب هذا الأثر السلبي لفتح الأسواق على قطاع الصناعة ، لا يمكن إغفال أن تخفيض أو إزالة القيود الجمركية على الواردات الأوروبية من مستلزمات الإنتاج والمواد الوسيطة ، ويمكن أن ينعكس ذلك إيجابا على زيادة المقدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية ، وزيادة تدفق الصادرات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية خاصة مع ما تشكله هذه المستلزمات الإنتاجية المستوردة من أهمية للصناعة المحلية مع ضعف تشابكات الصناعة المحلية ، حيث يستحوذ المكون الأجنبي على أكثر من 20%، حسب إحصائيات 2006 في البحر الأبيض المتوسط من قيمة الإنتاج الصناعي.

وبالتالي يتوقف الأثر النهائي المترتب عن فتح السوق الجزائرية أمام الواردات الأوروبية على كل من قيمة معدل نمو الواردات الأوروبية ومعدل نمو الصادرات الجزائرية بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ومع تواضع أداءه التنافسي قد ينبأ بتزايد الأثر السلبي لإقامة منطقة التجارة الحرة في المدى القصير، إذا ما اقتصر الأمد على إزالة القيود الجمركية بين الطرفين [13].

ومما قد يدعم هذه النتيجة السابقة أن اغلب الصادرات الجزائرية تتكوم أساسا من البترول فهي تشكل أكثر من 95%، من الصادرات الإجمالية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (3): هيكل وتطور الصادرات الجزائرية الإجمالية وحصة المحروقات منها.** مليـــــــون دولار % **

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات الإجمالية	22031	19132	18825	24612	32083	46001	54613	60163	79298	45194	57053
الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي	13792	12344	12105	14503	17396	25593	28750	26833	41246	23186	28009
النسبة	62.60	64.62	64.27	58.92	54.22	55.63	52.64	43.65	52.01	51.30	49.09

المصـــــــدر: المركز الوطني للإعلام والإحصائيات – الجمارك الجزائرية 2011 [12]

وإذ يعد الإتحاد الأوروبي أهم شريك للجزائر حيث بلغ متوسط الصادرات للفترة 2000–2010 حوالي 54.45% وبلغت أعلى نسبة لها 64.52% في سنة 2001، بقيمة 12344 ملين دولار، مقابل نسبة 43.65%،

سنة 2007، وهذه النسب تدل على أن الاقتصاد الجزائري يرتبط بالاتحاد الأوروبي بنسبة تجعله يتأثر بالمتغيرات الدولية.

–ومنذ إبرام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كان سعي وهدف الخبراء والاقتصاديين ‘ارتباط ذلك بالدور المهم الذي يلعبه هذا الاتفاق على اقتصاد الجزائر وحجم تأثير ذلك سواء من الجانب الإيجابي أو السلبي، والتساؤل المطروح هو مرتبط بتأثير ذلك على الواقع من خلال مؤشرات ومعطيات اقتصادية [14].

وإذ تعد إقامة منطقة للتبادل الحر، هي مرتبطة ارتباطا وثيقا بانتقال تدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات المتبادلة ما بين الطرفين، أي المرتبطة بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية وبشكل جماعي، واقتصاد بلد نامي ومنفرد. وتعتبر أثار الشراكة متراوحة ما بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خصوصا المرتبطة بالمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة للتجارة الحرة، واستمرارية الجزائر في تجسيد وتطبيق الإصلاحات الاقتصادية.

3.2.2. الآثار الاقتصادية للشراكة الأورومتوسطية

يمكن أن تقسم هذه الآثار إلى:

3.2.2.1. الأثار المترتبة على المجال الصناعي:

يعتبر المجال الصناعي من أكثر المجالات الاقتصادية تأثرا بدخول اتفاق الشراكة حيز التطبيق، من خلال الإزالة التدريجية للحواجز الجمركية التي فرضت على عملية التبادل الحر للمنتجات الصناعية، خصوصا إذا علمنا أن هذا القطاع يعرف ركودا بل تراجعا في مستوى الإنتاج والتصدير والذي يعود سببه إلى:

1– تدهور وتدني الوضعية المالية للمؤسسات العامة وسلبيات وتخلف منظومات التكوين والتعليم.

2– ضعف الطلب الوطني، الذي يترجم بانخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين، ومنافسة السلع الأجنبية.

3– سوء استعمال إمكانيات الإنتاج المتوفرة، وتقادم الأجهزة الإنتاجية في بعض القطاعات

4– المعدل الضعيف للإنتاجية المتوسطية في هذا القطاع، والأهمية المعتبرة لحصة الأجور من القيمة المضافة.

5–العدد الكبير للعمال في بعض القطاعات الصناعية، وضعف مستوى الأجور الذي لا يحفز على خلف المردودية.

وعليه فتعد أثار اتفاق الشراكة على النسيج الصناعي بالنسبة للاقتصاد، وهي مختلفة بحسب القطاعات، وذلك حسب درجة انفتاحها ومستوى كفاءتها في الأداء، كما يمكن تصنيفها إلى وقائع سلبية وأخرى إيجابية.

3.2.2.2. الأثار المترتبة على المجال الزراعي:

لقد واجه القطاع الزراعي صعوبات ومشاكل، وهو الذي تقدر نسبة مساهمته في إجمالي الناتج الداخلي الخام ب 9%، ويشغل حوالي 21%، من اليد العاملة، التهميش واللامبالاة، ومن مختلف مخططات التنمية، بحيث تترجم الوضعية الصعبة التي يعاني منها في:

1-نقص كبير في مجال حماية الموارد وتثمينها.

2-نقص في تقديم الدولة للمساعدات ومشكلة غياب الشفافية والمساواة.

3-نقص الكبير للدعم المالي والتقني المقدم للقطاع.

4-ضعف الكبير للمردود.

5-نقائص مسجلة في مجال المكننة، واستعمال المخصبات.

وإذ تؤدي هذه العقبات بطبيعة الحال، إلى ضعف وعدم قدرة الإنتاج الزراعي على تلبية الطلب المحلي، والتبعية الغذائية شبة الكلية إلى الخارج.

3.2.2.3. الأثار المترتبة على قطاعي التجارة الخارجية والجمارك:

يعتبر الإتحاد الأوروبي الشريك الاقتصادي والتجاري الأول بالنسبة للجزائر، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الجانبين في مجالي التجارة الخارجية والجمارك مع دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

4. النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج الرئيسية

أ- أسهمت الشراكة الأورومتوسطية في تطوير المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، خصوصًا على مستوى الواردات الصناعية.

ب- ساعدت في تعزيز قدرات الجزائر الإنتاجية من خلال دعم نقل التكنولوجيا والخبرات الصناعية.

على الرغم من الفوائد، واجهت البرامج تحديات تتعلق بالبيروقراطية، وضعف التنسيق المؤسسي، وأحيانًا عدم مواءمة الأهداف مع الأولويات الوطنية..

ج- تفاوتت استفادة القطاعات المختلفة من برامج الشراكة، مما يستدعي مراجعة السياسات وتحديد أولويات واضحة..

5. التوصيات

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

أ- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الجزائرية والجهات الأوروبية لضمان تحقيق الأهداف المشتركة.

ب- مواءمة برامج الشراكة مع الأولويات الوطنية للتنمية الاقتصادية والصناعية.

ج- تطوير آليات متابعة وتقييم مستمرة لقياس فعالية البرامج.

د- دعم مشاركة القطاع الخاص الجزائري في المشاريع الصناعية والتجارية المرتبطة بالشراكة الأورومتوسطية.

المراجع:

[1]. المنذري سليمان. السوق العربية المشتركة في عصر العولمة. مكتبة مدبولي: القاهرة، مصر، 2004؛ ص. 67.

[2]. يعقوبي محمد، عزي الأخضر. الشراكة الأورومتوسطية وأثارها على المؤسسات الاقتصادية. كلية الاقتصاد، جامعة محمد بوضياف: المسيلة، الجزائر، (د.ت)؛ ص. 156.

[3]. منصوري محمد شريف. إمكانية اندماج اقتصاديات دول المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة. [أطروحة دكتوراه]. قسم علم الاقتصاد، جامعة قسنطينة، قسنطينة، الجزائر، 2009؛ ص. 23-24.

[4]. حور عبد العالي. حقوق الإنسان في الشراكة الأورو-متوسطية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي، الإمارات، 2009؛ ص. 14، 22، 27.

[5]. أركييه رامزاني. الشراكة الأورو-متوسطية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: أبوظبي، الإمارات، (د.ت).

[6]. طاهر جميل. التكامل الاقتصادي العربي بين الشرق أوسطية والشراكة المتوسطية. مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي (الكويت)، 1998؛ ص. 25.

[7]. العربي نصير. مستقبل الشراكة الأورو - متوسطية. مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، 2013؛ 17 (1): 292-323.

[8]. Bensidoun, I.; Chevallier, A. EUROPE-MÉDITERRANÉE: LE PARI DE L'OUVERTURE. Economica: Paris, France, 1996.

[9]. عصمت عبد الحميد. دور الجامعة العربية في التنمية الاقتصادية العربية. في: التحديات الاقتصادية للعالم العربي في مواجهة التكتلات الدولية؛ مركز الدراسات العربي الأوروبي: باريس، فرنسا، 1995؛ ص. 31.

[10]. الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT). [وثيقة رسمية].

[11]. عطية محمد عبد القادر. اتجاهات حديثة في التنمية. الدار الجامعية للنشر: مصر، 1999؛ ص. 233-234.

[12]. المركز الوطني للإعلام والإحصائيات. بيانات وإحصاءات. الجمارك الجزائرية، الجزائر، 2011.

[13]. الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة في الجزائر. متاح على الإنترنت: [https://www.industrie.gov.dz/] (تم الدخول في تاريخ: 15-11-2025).

[14]. دربال عبد القادر. تأثير منطقة التبادل الأورومتوسطية على أداء وتأهيل الاقتصاد الوطني. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2002؛ 11(27): 39.